منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري

الأسلحة الصينية

في الخليج تثير حفيظة واشنطن

الأسلحة الصينية

في الخليج تثير حفيظة واشنطن

ورقة مقدمة من منتدى مجال

محرم 1444هـ / أغسطس 2022م

https://majalforums.com
info@majalforums.com
ahmed@majalforums.com
00967775775774

بالرغم من وضوح علاقات التعاون الصينية الخليجية في المجال الاقتصادي، -حتى أصبحت «بكين» الشريك التجاري الأول لدول مجلس التعاون، متقدمة على أوروبا وأمريكا- إلا أن علاقات التعاون بين الصين ودول الخليج في المجال العسكري وحتى العلاقات الدبلوماسية تتسم بالسرية والغموض.

لكن التنامي الملحوظ في التعاون العسكري بين الصين ودول الخليج في السنوات الأخيرة، أثار الكثير من التساؤلات حول أسباب ودوافع هذا التقارب، وهل أصبحت منطقة الخليج ساحة للصراع والتنافس الصيني الأمريكي على خلفية صفقات الأسلحة.

وفي العقدينِ الأخيرينِ، ومع صعودِ الصين كقوةٍ اقتصادية، اتسعت مجالات التعاون مع دول الخليج في الاستثماراتِ المشتركة والتعاون في مجالِ العلوم والتقنية والفضاء، والمشاركة العسكرية البحرية، ولعل العنوان الأبرز لهذا التعاون، مشروع «الحزام وطريق الحرير».

لم يكن مفاجئا أن تلجأ السعودية والإمارات إلى الصين للحصول على احتياجاتها من الأسلحة الهجومية، بعد قرار إدارة الرئيس الأمريكي «جو بايدن» بوقف مبيعات الأسلحة، وبالتالي فإن الصين هي الوجهة الأقرب، حيث قامت الرياض وأبو ظبي بتعزيز العلاقات الدفاعية الناشئة مع الصين، كون بكين لا تضع شروطًا سياسية على صفقات الأسلحة.

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى زيادة صفقات الأسلحة الصينية إلى السعودية والإمارات، منها الحرب على اليمن، ومحاولة الرياض وأبو ظبي تعزيز قدراتهما الهجومية والدفاعية بعد إيقاف عدد من الدول الغربية مبيعاتها من الأسلحة لهما؛ لاستخدامها في قتل المدنيين في اليمن، حيث ركزت المملكة على شراء الطائرات بدون طيار من الصين، وكذا تعزيز تعاونها العسكري مع الصين لمواجهة ما تعتبره الخطر الإيراني. وفي المقابل زادت عملية نقل الأسلحة من الصين إلى السعودية بنسبة 386% في 2016-2020 مقارنة بالفترة 2011-2015 أغلبها مبيعات طائرات بدون طيار؛ ما يؤكد التنامي الملحوظ في التعاون العسكرية بينهما.

يأخذ الأميركيون على محمل الجد التحدّيات التي يمكن أن تخلقها الأسلحة الصينية إذا وجدت الطريق مفتوحا أمامها في الشرق الأوسط، وخاصة المُسيّرات

ذات الفاعلية العالية، والتي توصف بأنها «درون قاتلة تحلّق مثل أسراب النحل بشكل متناسق» وأنها لا تترك أحدًا على قيد الحياة[1].

تمكّنت الصين من جعل منطقة الخليج العربي، منطقة جديدة للتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تسعى «بكّين» إلى فرض نفسها سياسياً واقتصادياً في المنطقة، من خلال تبني استراتيجية تختلف عن تلك التي تتبناها واشنطن، بحسب تقرير تحليلي لصحيفة الـ «لُومُونْدْ» الفرنسية.

يقدم «منتدى مجال» في هذه الورقة مقاربة لطبيعة العلاقات الصينية-الخليجية خاصة في المجال العسكري، وصفقات الأسلحة بينهما، والعوامل المؤثرة في هذا التقارب، وما تأثير التعاون العسكري على المشهد الإقليمي والدولي، وهل يمكن أن تصبح الصين بديلاً عن أمريكا في سد الفراغ العسكري والأمني في المنطقة.

مقـــــدمة:

شهدت العلاقات الخليجية الصينية تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة، لا سيما بعد انسحاب «الولايات المتحدة الأمريكية» من «أفغانستان»، وتغير اتجاهات سياسة الرئيس «جو بايدن» الجديدة في المنطقة، التي حملت ملفات حقوقية، ومراجعة لصفقات السلاح المبرمة في عهد إدارة «ترامب» مع عدد من الدول الخليجية.

بدأت العلاقات الخليجية - الصينية منذ ما يقرب من خمسين عاماً، تدرجت فيه الدول الخليجية بالدخول في علاقات دبلوماسية مع الصين عبر مراحل مختلفة، لكن ما يميز العلاقات الخليجية الصينية في الفترة الراهنة بُعدها العسكري، الذي بدأ يأخذ حيزاً من العلاقات الثنائية بعد ضعف الوجود الأمريكي في المنطقة الخليجية، وأتاح تراجع الولايات المتحدة عن دورها في «منطقة الخليج» الفرصة للصين لملء الفراغ أو جزء منه وإيجاد موطئ قدم لنفوذها في المنطقة، ضمن استراتيجية أشمل في إنشاء تحالفات إقليمية في مناطق النفوذ التقليدي لواشنطن تاريخياً[2].

وبينما تتجه بوصلة الاستراتيجية الخارجية الأمريكية شرقاً، اختارت الصين

المضي قدُما غرباً إلى الخليج العربي، حيث معظم الدول حلفاء تقليديون للولايات المتحدة الأمريكية. وإلى جانب ذلك، وعلى الرغم من أن السعودية استوردت أنواعاً مختلفة من صواريخ الصين منذ سنوات طويلة، فإن «بكّين» تحولت في الآونة الأخيرة إلى شريك في البرنامج الصاروخي السعودي بالمساهمة في البنية التحتية للبرنامج، وفق ما كشفته دوائر مخابرات غربية[3].

علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع الصين، تشهد تحولات مهمة في مختلف المجالات، وفي مقدمتها العلاقات العسكرية التي حظيت باهتمام متزايد خلال العامين الماضيين، في ظل المستجدات في المشهد الإقليمي والدولي، ولم تشهد العلاقات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، تطورات نوعية كما شهدتها العلاقات مع الصين.

وتعد العلاقات الدبلوماسية بين دول الخليج والصين حديثة مقارنة مع دول عربية أخرى، حيث أقامت الكويت علاقات دبلوماسية مع الصين عام 1971م، وهي أوّل دولة في مجلس التعاون الخليجي تقيم علاقات دبلوماسية مع «بكّين»، وتبعتها «سلطنة عمان» عام 1978 و«الإمارات» عام 1984م، و«قطر» 1988، و«البحرين» 1989، و«السعودية» 1990م، ولكن قبل الدخول في علاقات التعاون العسكري بينهما لابد من تقديم مقاربة لطبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين الصين والدول الخليجية.

محددات تطور العلاقات الخليجية- الصينية

ظلت الولايات المتحدة سنوات عديدة الشريك الاستراتيجي الوحيد للدول الخليجية، فواشنطن هي وحدها من ملكت وسائل الأمن وضمانات الحماية للدول الخليجية على مدى عقود طويلة منذ حرب الخليج الثانية، وهكذا استمر تبادل المصالح بين «الخليج» و«الولايات المتحدة» متوافقاً طوال الفترة الماضية، ولا سيما فيما يتعلق بالاستقرار في دول الخليج، وحركة النفط للولايات المتحدة، والانتشار العسكري الأمريكي في منطقة الخليج لمواجهة التهديدات المشتركة. من أبرز المحددات التي يتوقف عليها مستقبل تطور العلاقات الخليجية الصينية من عدمه، الآتي[4]:

- مستقبل الحضور الأمريكي، ومدى جديته في التخلي عن المنطقة الخليجية.
- الجدية الخليجية في الدخول في علاقات دبلوماسية متنوعة بعيداً عن الولايات المتحدة.
- مدى قدرة الصين على ملء الفراغ الأمني للولايات المتحدة في المنطقة.
- الصين بحاجة إلى الاعتماد كثيراً على النفط الخليجي؛ نظراً لطموحاتها الاقتصادية الضخمة حول العالم، ومن ثم لا خلاف على الأهمية الخليجية للصين؛ سواء من حيث موقعه على خط مبادرة الحزام والطريق إلى الأسواق العالمية، أو من حيث مخازنه النفطية.
- تقديم الصين للخليج مصالح نوعية تتعلق بالتكنولوجيا العسكرية قد يعد عنصراً مشجعاً لتطور العلاقات الخليجية الصينية، ولكن ضعف الضمانات الصينية للمعادلة الأمنية في المنطقة قد يعد عاملاً سلبياً بالنسبة لدول الخليج؛ للمضي في علاقة استراتيجية مع الصين.

وبالتالي، الصين تعتمد سياسة إرضاء الجميع، وتدرك أنها لن تكون بديلا عن «الولايات المتحدة» كحليف استراتيجي لدول الخليج، كما أنها ترغب في الحفاظ على علاقاتها مع إيران خاصة الاقتصادية؛ لأنها مستفيدة من علاقتها مع جميع الأطراف سواء الخليجي أو الإيراني. كما أن الصين لا تريد أن تكون في موقع تضطر فيه إلى أن تختار بين إيران من جهة ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى، لكنها في الوقت ذاته تبحث عن موطئ قدم لها في الخليج استعدادًا للتوسع لاحقا[5].

ما الذي فعلته الصين في الخليج؟

في السنوات الأخيرة، صبّت «بكّين» تركيزها على نحو متزايد على ثلاثة ممرات مائية رئيسية محيطة بشبه الجزيرة العربية، هي: قناة السويس، ومضيق باب المندب، ومضيق هرمز. ويمكن للصين أن تطبق هناك نموذج التّوغل الذي تعتمده حالياً بشكل مباشر أكثر مما يمكن تصوّره. وتُعتبر حالة الإمارات

خير دليل، ففضلاً عن إبرام اتفاقات تجارية مع «بكّين» والتعاقد مع شركة الاتصالات الصينية «هواوي» لتوفير خدمات الشبكة المحلية، اشترت أبو ظبي طائرات بدون طيار عسكرية صينية الصنع وطائرة تدريب من طراز «هونغدو إل15-». وتعمل الجهود الصينية والإماراتية المشتركة تدريجياً على تحويل دولة الإمارات إلى مركز لأحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي[6].

أما الوضع في السعودية، فيختلف بعض الشيء إذ تشارك الشركات الصينية بفعالية في تمويل وتجهيز «نيوم» - المشروع العملاق لـ «المدينة الذكية» - الذي طوّره الزعيم الفعلي للبلاد، ولي العهد الأمير «محمد بن سلمان». ويتردد أيضاً أن البلدين طوَّرا مشاريع مشتركة لتصميم طائرات بدون طيار وبناء صواريخ باليستية في المملكة، بالإضافة إلى صفقات شراء الأسلحة التي أبرمتها السعودية سابقاً[7].

كان لافتا استضافة «بكّين» مطلع العام 2022م وزراء خارجية السعودية، والبحرين، والكويت، وعمان، بالإضافة إلى الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، ويشير هذا النشاط الدبلوماسي إلى اتجاه دول الخليج لتكثيف دور الصين في منطقة الشرق الأوسط التي كانت «الولايات المتحدة» القوة المهيمنة التقليدية فيها.

وتسعى دول «مجلس التعاون الخليجي» إلى توثيق العلاقات مع «بكّين»؛ لتنويع اقتصاداتها المعتمدة على النفط، وتشجيع الاستثمارات الصينية، وتسريع توقيع اتفاقية التجارة الحرة بينهما، في حين تسعى الصين إلى تعزيز علاقاتها مع دول الخليج التي تمثل أهم شركاء «بكّين» التجاريين ومُوَردي الطاقة في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من أن العلاقة الدبلوماسية بين الصين ودول الخليج لم تبدأ إلا مطلع السبعينيات من القرن الماضي، إلا أن هذه العلاقة أصبحت وثيقة وخاصة مع انطلاق الحوار الاستراتيجي بين الصين ودول الخليج عام 2010، والذي أسهم في ارتفاع معدلات التبادل التجاري بينهم، لا سيما في مجال الطاقة، وفي عام 2020 أصبحت «بكّين» الشريك التجاري الأول لدول مجلس التعاون.

جعلت «الصين» من «الخليج العربي» منطقة جديدة للتنافس مع «الولايات

المتحـدة الأمريكيـة»، إذ تسـعى «بكّـين» إلى فـرض نفسـها سياسـياً واقتصاديـاً في المنطقـة، مـن خـلال تبنـي اسـتراتيجية تختلـف عـن تلـك التـي تتبناهـا واشـنطن، بحسـب تقريـر تحليـلي لصحيفـة الـ «لُومُونْـدْ» الفرنسـية.

يـرى مراقبـون أن دول الخليـج تسـعى إلى تقريـب وجهـات النظـر بينهـا وبـين الصـين في عـدد مـن الملفـات، ومنهـا الحـرب عـلى اليمـن، والملـف النـووي الإيـراني وغيرهـا، في حـين تسـعى الصـين لإيجـاد موطـئ قـدم سـياسي وعسـكري يـوازي مـا حققتـه مـن نجـاح في الجانـب الاقتصـادي تلـك الـدول.

ومـع ذلـك، تبـدو مقاربـة الخليـج إزاء التعامـل مـع الصـين فريـدة مـن عـدة نـواحٍ. فبخـلاف الـدول الآسـيوية التـي فرضـت فيهـا «بكّـين» وجودهـا، لطالمـا التزمـت «دول الخليـج» و«الإمـارات» بشـكل خـاص بسياسـة تنويـع شراكاتهـا. ففـي أبوظبـي، عمـل المسـؤولون عـلى ترسـيخ اسـتقلالية اسـتراتيجية إلى حـدّ مـا مـن خـلال توسـيع مجموعـة مـزودي الأسـلحة والتحـوّل إلى مركـز اقتصـادي وتجـاري متعـدد الأطـراف. وبالمثـل، تبـدو الريـاض مقتنعـة بـأن التعدديـة تمنحهـا ميـزة أكـبر ومجـالاً للمنـاورة، بمـا في ذلـك في علاقتهـا مـع واشـنطن[8].

وحيـث اختـارت «أبـو ظبـي» و«الريـاض» التعـاون مـع «بكّـين» طواعيـة، فهـما أكـثر اسـتعداداً لتشـجيع الوجـود الصينـي المتزايـد في الخليـج وعـدم القلـق كثـيراً مـن أن تصبحـا تابعتـين لهـا، وقـد نجـح البلـدان في الحفـاظ عـلى درجـة كبـيرة مـن الاسـتقلالية عـن «بكّـين» لدرجـة أنهـما تبـدوان أكـثر ميـلاً نحـو الغـرب في الكثـير مـن النواحـي.

تطـورت العلاقـات السـعودية- الصينيـة خـلال السـنوات الماضيـة بشـكل ملحـوظ، إذ كانـت الريـاض أكـبر شريـك تجـاري للصـين في منطقـة الـشرق الأوسـط عـام 2020 بعـد أن بلغـت قيمـة الـواردات والصـادرات أكـثر مـن 67 مليـار دولار. وتقـوم العلاقـات بـين البلديـن عـلى تحقيـق المصالـح والمنفعـة الاقتصاديـة لكليهـما، وهـو مـا بـرز في التشـابه بـين مبـادرة «الحـزام والطريـق» التـي ترغـب الصـين في تنفيذهـا بقيمـة تريليـون دولار ومـشروع «رؤيـة 2030» التـي طرحهـا ولي العهـد السـعودي[9].

وخـلال زيـارة الرئيـس الصينـي، «شي جـين بينـغ» التاريخيـة للإمارات، عـام 2018، وهـي الأولى لرئيـس صينـي منـذ 29 عامـاً، أعلنـت «أبـو ظبـي» و«بكـين» اتفاقهـما

على تأسيس شراكة استراتيجية شاملة في 8 محاور بينها سياسية وعسكرية. إلى جانب زيادة تعزيز التعاون والاستثمارات المتبادلة في مجالات الطاقة المتجددة، والمياه، والنفط والغاز[10].

كما تطورت علاقات التعاون بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، لتشمل الدعم المتبادل في المحافل الدولية، إضافة إلى عقد اجتماعات رفيعة المستوى، للتباحث في القضايا محل الاهتمام المشترك، كان آخرها الاجتماع الوزاري المشترك لوزراء خارجية دول «مجلس التعاون الخليجي»، مع «الصين»، والذي عُقد في نوفمبر 2020م.

وبالإضافة إلى ذلك تتمتع الإمارات والسعودية بأعلى مستوى من التعاون مع الصين لمواجهة جائحة كورونا، وكان لافتا التعاون بين الصين والإمارات في مجال اكتشاف وتشخيص حالات الإصابة بفيروس «كورونا».

تطور حجم التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي الست بشكل سريع في السنوات الأخيرة، إذ بلغ حجم التجارة الثنائية 162.6 مليار دولار أمريكي في 2018، حيث سجّلت الصادرات الصينية فيها 56.9 مليار دولار، مقابل واردات بقيمة 105.7 مليار دولار، بزيادة 27.4% و3.5% و45.5% على أساس سنوي على التوالي بحسب بيانات أصدرها موقع وزارة الخارجية الصينية.

وبحسب صحيفة «لوريان لوجور» الناطقة بالفرنسية، فإن هناك عدة عوامل تجعل الصين شريكا مثيرا لدول المنطقة، أبرزها: أنها تتمتع باقتصاد متنام وقادة حذرون من الانتفاضات الشعبية ومطالب الديمقراطية، كما تتمثل أولويات السياسة الخارجية الرئيسية لـ «بكين» في الترابط الاقتصادي وأمن تدفقات موارد الطاقة وحماية الاستثمارات الإقليمية.

مبيعات الأسلحة الصينية

بلغ إجمالي مبيعات الأسلحة والخدمات العسكرية من قبل أكبر 100 شركة في الصناعة على مستوى العالم 531 مليار دولار، عام 2020، بارتفاع 1.3%، مقارنة

مـع العـام السـابق، وفقًـا لبيانـات معهـد سـتوكهولم الـدولي لأبحاث السـلام «سـيبري».

لكـن مبيعـات الأسـلحة لأكـبر 100 شركـة في عـام 2020 تعـد مرتفعـة بنسـبة 17% عـما كانـت عليـه في عـام 2015، وهـو أول عـام أدرج فيـه «سـيبري» بيانـات الـشركات الصينية.

وتضـم «الولايـات المتحـدة» أكـبر عـدد مـن الـشركات المصنفـة ضمـن أكـبر 100 شركـة، إذ بلغـت مبيعـات الأسـلحة لـ 41 شركـة أمريكيـة 285 مليـار دولار، بارتفـاع 1.9% عـن عـام 2019م، وتمثـل الـشركات الصينيـة ثـاني أكـبر حصـة مـن مبيعـات أكـبر 100 شركـة، إذ وصلـت مبيعـات الخمـس شركات المدرجـة بالقائمـة 66.8 مليـار دولار في 2020م بزيـادة 1.5% عـن 2019م[11].

وتعـد صناعـة الأسـلحة مـن أكـثر الصناعـات التـي تـدر أرباحـا كبـيرة عـلى البلـدان المصنعـة، وحتـى تسـتمر هـذه الصناعـة يجـب عـلى هـذه الدولـة تأمـين أسـواق لبيـع إنتاجهـا مـن الأسـلحة، وبـدأ التنافـس مؤخـرًا بـين الصـين وروسـيا وأمريـكا عـلى السـوق الخليجـي؛ لأنـه في طلـب متصاعـد عـلى السـلاح جـراء التوتـرات التي تشـهدها المنطقـة، وكـذا انخـراط عـدد مـن الـدول الخليجيـة في الحـرب التـي يشـنها التحالـف عـلى اليمـن منـذ العـام 2015م.

ووفقًـا لصحيفـة «وول سـتريت جورنـال» الأمريكيـة، تكشـف روسـيا والصـين مـن جهودهـما لجـذب مشـترين لأسـلحتهما مـن منطقـة الخليـج، وهـو مـا وصفتـه بالتعـدي عـلى سـوق تسـيطر عليـه أمريـكا وأوروبـا منـذ فـترة طويلـة.

وتعتـبر منطقـة الخليـج سـوقاً حيويـاً بالنسـبة لصناعـة الدفـاع العالميـة، حيـث أصبحـت السـعودية صاحبـة الإنفـاق العسـكري الـذي يصـل إلى 7.7 مليـار دولار عـام 2018، هـي أكـبر مشـتر للأسـلحة في الـشرق الأوسـط، كـما جـاءت الإمـارات وقطـر ضمـن المراكـز العـشرة الأولى بالعـالم، وفقًـا لشركـة أبحـاث السـوق «آي إتـش إس ماركتـس».

مـن الناحيـة العمليـة، نمـا التعـاون العسـكري بـين دول الخليـج والصـين، ولكـن بشـكل متواضـع، فالحضـور الأمريـكي لا يـزال متجـذراً في المنطقـة مـن خـلال حلفائهـا مـن الـدول العربيـة. والولايـات المتحـدة تمتلـك أكـثر مـن اثنتـي عـشرة قاعـدة عسـكرية في المنطقـة بالمقارنـة مـع قاعـدة بحريـة واحـدة للصـين في جيبـوتي؛ البلـد

العربي الإفريقي الصغير. وتشارك البحرية الصينية في حماية خطوط الملاحة في البحر الأحمر، إلا أن وجودها في الخليج العربي يكاد يكون معدوماً باستثناء بعض المناورات والتدريبات العسكرية[12].

النمو الوحيد تقريباً كان في مبيعات الأسلحة الصينية لدول الخليج العربي؛ خصوصاً الطائرات المسيرة، فقد تحولت السعودية والإمارات إلى الشركات الصينية بعد فرض الحظر المفروض على شرائها هذه الطائرات من الولايات المتحدة. وكذلك وقعت الصين صفقات لبيع طائرات CH-4 المسيرة مع الجزائر وباكستان والعراق. وظهرت تقارير عام 2017 تتحدث عن نية المملكة العربية السعودية إنتاج هذه الطائرات على أراضيها بالتعاون مع المؤسسة الصينية للعلوم والتكنولوجيا. ولكن حتى لو تمت هذه الصفقة ستبقى المملكة ثابتة في المعسكر الأمريكي لمشتري الأسلحة؛ حيث استحوذت السعودية على 22% من مبيعات الأسلحة الأمريكية في العالم بين عامَي 2014 و2018[13].

قامت السعودية بتعزيز علاقاتها مع الصين على كافة الأصعدة بما فيها السياسية والعسكرية؛ ما يهدد بإرباك تحالفها التاريخي مع أمريكا، فكيف أثرت الخلافات بين واشنطن والرياض على التحول السعودي باتجاه الصين؟[14].

ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن الرئيس الصيني «شي جين بينغ» قبل دعوة سعودية لزيارة المملكة، فيما أعلنت السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، أنها تدرس إمكانية قبول اليوان الصيني بدلا من الدولار في مبيعات النفط للصين، التي تحصل على ربع الصادرات النفطية السعودية، حيث كانت الرياض أكبر مورد للنفط الخام إلى الصين في يونيو 2021م لتتفوق على «موسكو» في إطار إمدادات النفط إلى الصين، وفقا لتقرير لوكالة رويترز.

تقول صحيفة «فايننشال تايمز» إنه مع وجود جيل أصغر وأكثر طموحًا من قادة الخليج في الحكم يسعون إلى تحديث بلدانهم، يتزايد تطلعهم إلى الحصول على التكنولوجيا الصينية وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي للمدن الذكية، وكذلك الدرونات المسلحة والطاقة المتجددة.

علاقات عسكرية متنامية

انتهجت الدول الخليجية في العقود الثلاثة الأخيرة سياسة جديدة تقوم على الانفتاح الواسع تجاه دول العالم، بما يحقق مصالحها السياسية والاقتصادية والتنموية والأمنية.

والصين تعتمد بشكل أساسي على النظام الأمني القائم في الخليج؛ لحماية إمداداتها من النفط وصادراتها إلى الخليج، وهو نظام قائم منذ عقود على الشراكة بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة، ويوفر هذا النظام الأمني حماية مجانية للصين في الخليج، ويعفيها من التعقيدات المتعلقة بوجود عسكري صيني.

ومع ذلك، فقد شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متنام من قبل الصين بتعزيز علاقاتها العسكرية مع دول مجلس التعاون، وكان هذا الاهتمام مدفوعًا برغبة «بكّين» في حماية مصالحها الاقتصادية، وتأمين إمداداتها من النفط، وضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية المهمة، وهو ما اكتسب أهمية متزايدة في ظل الخطط الأمريكية للانسحاب العسكري من الشرق الأوسط.

وبرز التعاون العسكري الصيني مع دول المجلس بشكل واضح مع مبيعات الأسلحة الصينية لبعض دوله، وخاصة الطائرات بدون طيار. ومع ذلك، ما تزال هذه المبيعات محدودة للغاية، ومن غير المرجح أن تنجح «بكّين» في التفوق على موردي الأسلحة الغربيين، خاصة أن الأسلحة الصينية أقل تقدمًا من الناحية التكنولوجية من نظيراتها الغربية[15].

ويمكن أن تكون الصين، موازنًا جيوسياسيًا للولايات المتحدة، وليس بديلًا عنها، حيث تجد دول الخليج في القوة الاقتصادية والعسكرية المتنامية للصين، إلى جانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مصدرًا مهمًا للدعم السياسي، لا سيما مع عدم تبني «بكّين» الرؤى الغربية بشأن بعض القضايا، مثل حقوق الإنسان والديمقراطية[16].

اتخذت العلاقات العسكرية وحتى الدبلوماسية بين «بكّين» و«الرياض» منذ بدايتها نهجًا مختلفًا، حيث طغى عليها الطابع السري، لكن في العام 1980 بدأت ملامح تعاون عسكري تتبلور بينهما بعد أن رفضت الولايات المتحدة بيع خزانات

وقود بعيدة لطائرات إف – 15 إيغل للسعودية.

وفي نوفمبر 1985 انعقد أول اجتماع رسمي بين الصين والسعودية في عمان، وفي عام 1988 توصلت الرياض إلى اتفاق للحصول على ما بين 50 إلى 60 صاروخًا من نوع «دونغ فنغ 3»، وهي صواريخ متوسطة المدى قادرة على حمل الرؤوس النووية وتنتمي إلى منظومة دونغ فنغ (رياح الشرق) التي دشنت الصين تصنيعها في إطار تعاونها العسكري مع الاتحاد السوفييتي[17].

من العلاقات في مجال الطاقة بين «بكّين» و«الرياض» -التي تبدو واضحة إلى حد كبير- إلى التعاون في المجال الأمني والعسكري، وهو التعاون الذي يمكن وصفه بالتعاون الغامض أو الحَذِر كما يمكن وصفه بأنه تعاون قوي، ولكن من حيث التصنيف النوعي فهو محدود النطاق مع الميل بشدة نحو بيع أسلحة «حساسة» مع نشاط «محدود» في التبادلات والتدريبات العسكرية- لأن العلاقات في هذا المجال تعتمد بشكل كبير على نظرة السعودية لـ «بكين»، باعتبارها مصدرًا مهمًا للأسلحة المتخصصة[18].

ما يعلن عنه في مجال التعاون العسكري بين السعودية والصين هو جانب بسيط مقارنة بحجم التعاون الفعلي، حيث تشير التقارير الإعلامية إلى أن التعاملات الفعلية بين البلدين أضخم من ذلك بكثير، خاصة بالنسبة للصواريخ الباليستية الصينية، كون المملكة مهتمة بتطوير ترسانتها في هذا الجانب.

ويدفع الدولتين إلى المزيد من التعاون في المجال العسكري الهواجس الأمنية التي تتبناها العاصمتان فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، فـ «الرياض» وكذلك «بكّين» قلقتان حيال بيئة أمنية إقليمية تزداد تقلبًا على ما يبدو، ولديهما التزام مشترك لتوسيع نطاق التعاون الثنائي في مجال الطاقة، فضلاً عن هواجس بشأن مستقبل التعهدات الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط والخليج العربي. ومن زاوية أخرى هناك تقارب بين الدولتين فيما يتعلق بتدخل الولايات المتحدة في شؤون الدول؛ بحجة حماية حقوق الإنسان، حيث تتفق «الرياض» و«بكين» في أن هذا المسعى الأمريكي يشكل تهديدًا لأنظمة الحكم ولاستقرار الدول[19].

لذلك كان توجه السعودية نحو الصين، الشريك الاقتصادي الكبير، للانتفاع

مـن خبراتـه في الصناعـات العسـكرية المتقدمـة، جـاء نتيجـة القيـود التـي تفرضهـا واشـنطن عـلى التكنولوجيـا الصاروخيـة وتكنولوجيـا صناعـة الطائـرات دون طيـار، في وقـت تقـول الريـاض إنهـا تسـعى لمواجهـة مـا تقـول إنـه «خطـر حقيقـي مـن إيـران».

وبحسـب تقريـر لموقـع «Defense news» اشـترت المملكـة العربيـة السـعودية، مـن جانبهـا، لأول مـرة عـددًا قليـلاً مـن الطائـرات بـدون طيـار الصينيـة مـن طـراز CH-4 في عـام 2014، وبعـد ذلـك اشـترت مـا لا يقـل عـن 15 طائـرة بـدون طيـار مـن طـراز Wing Loong II، مـع اهتـمام صريـح بـشراء 285 طائـرة أخـرى.

وبالمثـل باعـت الصـين للإمـارات العربيـة المتحـدة مـا لا يقـل عـن خمـس طائـرات بـدون طيـار مـن طـراز Wing Loong I في عـام 2011. وكانـت أبو ظبـي حريصة جدًا عـلى الحصـول عـلى قـدرة إضافيـة للطائـرات بـدون طيـار؛ لدرجـة أنهـا وقعـت لتكـون أول عميـل تصديـر لطائـرات Wing Loong II بـدون طيـار، حيـث تظهـر بيانـات SIPRI أن الإمـارات العربيـة المتحـدة اشـترت أيضًـا 500 صـاروخ Blue Arrow-7 لتسـليح طائـرات Wing Loong II بـدون طيـار، والتـي ظهـرت منـذ ذلـك الحـين في سـاحات القتـال في جميـع أنحـاء الـشرق الأوسـط[20].

وبحسـب وكالـة أنبـاء الأناضـول، لجـأت الإمـارات لـشراء أسـلحة مـن الصـين بعـد خيبـة أملهـا في إتمـام صفقـة مقاتـلات «إف 35» الأمريكيـة. إذ لم تكتـف الإمـارات بـشراء طائـرات «وينـغ لونـغ» المسـيرة، بـل أعلنـت في فبرايـر المـاضي، أنهـا سـتطلب 12 طائـرة هجوميـة خفيفـة مـن طـراز «آل 15» مـن الصـين، مـع خيـار طلـب 36 طائـرة أخـرى.

ووفقًـا لمـا نشرتـه شـبكة «سي إن إن» خـلال ديسـمبر 2021م فـإن ثلاثـة مصـادر مطلعـة كشـفت أن السـعودية تقـوم بتطويـر قدراتهـا الصاروخيـة بالتعـاون مـع الصـين، وأن السـعودية تقـوم حاليًـا بتصنيـع الأسـلحة في موقـع واحـد عـلى الأقـل.

وقيمـت وكالات الاسـتخبارات الأمريكيـة أن المملكـة العربيـة السـعودية تعمـل الآن بنشـاط عـلى تصنيـع صواريخهـا الباليسـتية بمسـاعدة الصـين، بحسـب مـا علمتـه شـبكة CNN. وقالـت مصـادر مطلعـة عـلى أحـدث المعلومـات الاسـتخباراتية إنـه مـن المعـروف أن السـعودية اشـترت صواريـخ باليسـتية مـن الصـين في المـاضي، لكنهـا لم تكـن قـادرة عـلى بنـاء صواريخهـا حتـى الآن. كـما تشـير صـور الأقـمار الصناعيـة

التي حصلت عليها CNN إلى أن المملكة تقوم حاليًا بتصنيع الأسلحة في موقع واحد على الأقل[21].

وقالت المصادر إنه تم إطلاع المسؤولين الأمريكيين في عديد من الوكالات، وضمنها مجلس الأمن القومي في الأشهر الأخيرة على معلومات استخباراتية سرية تكشف عن عمليات نقل متعددة واسعة النطاق لتكنولوجيا الصواريخ الباليستية الحساسة بين الصين والسعودية.

وبلغ القلق الأمريكي حدّه في عام 2020، حيث نشرت صحيفة "وول ستريت جنرال" تقريرًا قالت فيه أن أعضاء في الكونجرس حذروا الرئيس الأمريكي آنذاك من خطورة التعاون السعودي – الصيني في مجال تكنولوجيا الصواريخ الباليستية، في الوقت الذي جددت فيه «سي إن إن» الإشارة إلى أن إدارة «بايدن» تستعد لمعاقبة جهات مرتبطة بنقل تكنولوجيا الصواريخ الباليستية الصينية إلى السعودية، وأكدت الشبكة أن واشنطن قد وقفت صامتة حيال شراء صواريخ باليستية من الصين، ولكنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام نقل التكنولوجيا الصينية إلى الرياض[22].

كما يحظى التعاون في مجال الطاقة النووية باهتمام متزايد من بعض دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها السعودية، حيث وقع البلدان في 2012م على اتفاقية لتعزيز التعاون بينهما في استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية، وفي 2017م وقعت شركة مجموعة الهندسة النووية الصينية مذكرة تفاهم مع شركة سعودية لتحلية مياه البحر باستخدام مفاعلات نووية مبردة بالغاز.

تعاون مدفوع بالطاقة

الاستراتيجية للصين في منطقة الخليج تتمثل ثلاثة أهداف: الأول: الطاقة والمعادن. والثاني: حماية خطوط الملاحة البحرية وخاصة الموانئ النفطية. والثالث: إبعاد خطر القرصنة عن خطوط الملاحة، ويعد أمن المياه أولوية مهمة بالنسبة للصين التي تبحث عن موطئ قدم لها في منطقة الخليج لحماية مصالحها الاقتصادية، بالرغم من أنها لا تزال غير مستعدة للانخراط كُليا في تأمين المنطقة.

لا يـزال الطلـب الصينـي عـلى الطاقـة يشـكل جوهـر الـشراكات الصينيـة الخليجيـة، واحتلـت السـعودية المرتبـة الأولى في توريـد النفـط الخـام إلى الصـين في عـام 2021. وأبرمـت «قطـر» -أكـبر مـورد للغـاز الطبيعـي إلى الصـين- عـدة صفقـات غـاز طبيعـي طويلـة الأجـل مـع شركات صينيـة في ديسـمبر/كانون الأول 2021. وطلبـت «الدوحـة» شراء ناقـلات غـاز طبيعـي مسـال مـن الصـين بقيمـة 762 مليـون دولار في أكتوبـر/ تشريـن الأول مـن العـام ذاتـه. ولا تـزال الصـين سـوقًا مركزيًـا للنفـط العُـماني والعراقـي والإمـاراتي والكويتـي[23].

وفي المقابـل، تـزداد أهميـة منطقـة الخليـج بالنسـبة للصـين، خاصـة في ظـل مواجهتهـا لمشـاكل تجاريـة مـع أمريـكا، لذلـك فهـي بحاجـة للحفـاظ عـلى شركائهـا في دول الخليـج، كـما تطمـح إلى حمايـة مصالحهـا الاقتصاديـة سـواء «النفطيـة أو التجاريـة». وسـعت الصـين عـلى مـدار السـنوات الماضيـة للتوغـل أكـثر في الأسـواق الخليجيـة لتحقيـق أهـداف تنمويـة خاصـة بهـا بالدرجـة الأولى، وأثمـرت جهودهـا عـن إنشـاء المدينـة الصناعيـة الصينيـة الأكـبر في الخليـج بسـلطنة عـمان[24].

نمـت خـلال السـنوات الأخـيرة العلاقـات بـين «بكّـين» و«الريـاض»، فالسـعودية هـي أكـبر شريـك تجـاري للصـين إذ بلـغ حجـم التبـادل التجـاري بينهـما في العـام 2021 حـوالي 87.3 مليـار دولار مقابـل 67.1 مليـار دولار في العـام 2020، وكانـت السـعودية أكـبر مـورد للنفـط للصـين خـلال العـام 2021، إذ تشـتري «بكّـين» نحـو ربع صـادرات النفـط السـعودي، أي أكـثر مـن ثلاثـة أضعـاف حصـة «الولايـات المتحـدة الأمريكيـة»، ومؤخـراً وبسـبب العقوبـات المفروضـة عـلى «روسـيا» أصبحـت الأخـيرة أكـبر مـورد لـ «بكـين» للنفـط الخـام[25].

ويـؤدي تباطـؤ ملـف التنويـع الاقتصـادي في منطقـة الخليـج إلى اسـتمرار الاعتـماد المـالي عـلى مسـتهلكي الطاقـة الرئيسـيين مثـل الصـين. ومـع ذلـك، فـإن هـذه التبعيـة ليسـت موزعـة بالتسـاوي في جميـع أنحـاء المنطقـة، فقـد اشـترت الصـين نحـو 83% مـن إجـمالي شـحنات النفـط العُمانيـة في النصـف الأول مـن 2021، لكـن معظـم دول الخليـج تعتمـد عـلى مزيـج أكـثر تنوعـا مـن الـشركاء التجاريـين[26].

كـما وقعـت الإمـارات والصـين منـذ العـام 2010 أكـثر مـن خمسـين اتفاقيـة، أبرزهـا اتفاقيـة التعـاون الاقتصـادي والفنـي، كـما وقـع البلـدان 16 اتفاقيـة في 2019

تركزت في مجالات تكرير النفط والطاقة الذرية والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والسياحة والإنشاءات والتبادل التجاري، إلى جانب التعليم والتعاون العسكري.

مبادرة الحـــزام والطريق

سعت «الصين» إلى تطوير علاقاتها مع دول الخليج في إطار مبادرة «الحزام والطريق» التي أطلقتها عام 2013، حيث من المتوقع أن تضخ الأموال الصينية في المنطقة الخليجية بما يتراوح بين 1.2-1.3 ترليون دولار، والتي تسعى من خلالها الصين إلى توسيع تجارتها العالمية، وذلك من خلال إنشاء شبكات من الطرق والموانئ عبر دول عديدة في آسيا وإفريقيا وأوروبا.

تعتبر دول الخليج شركاء أساسيين في مبادرة «الحزام والطريق»؛ نظرًا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي واحتياطياتها الضخمة من النفط.، وأصبح الاستثمار الصيني في مشاريع البنية التحتية والتشييد في إطار مبادرة «الحزام والطريق» موضوعًا رئيسيًا في اللقاءات الثنائية بين كبار المسؤولين في الجانبين. ويعزز ذلك التقارب في الرؤى بين البرامج التنموية في مبادرة «الحزام والطريق» والرؤى والخطط التنموية الخليجية[27].

تقوم الدبلوماسية الصينية بشكل أساسي على استخدام اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية لتعزيز العلاقات السياسية، كبديل عن التحالفات. ومن بين دول مجلس التعاون الخليجي، ترتبط كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بشراكة استراتيجية شاملة مع الصين، ولديهما أكثر العلاقات الاقتصادية والسياسية تطوراً معها. وتأتي جميع دول الخليج الأخرى في المستوى التالي من الشراكة الاستراتيجية، باستثناء البحرين، التي لم تنشئ مثل هذه الشراكة بعد[28].

وتركز الشركات الصينية في الغالب على المشاريع التي تلائم هدف مبادرة «الحزام والطريق»، المتمثل في تعزيز الاتصال، خاصة تطوير الموانئ والمجمعات الصناعية؛ لأنها تخلق سلاسل اقتصادية تربط الصين بالخليج العربي وبحر العرب والبحرين الأحمر والمتوسط. وقد جاءت السعودية والإمارات في مُقدمة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المستقبلة للاستثمارات الصينية خلال الفترة

2005-2020م، حيث نفذت الصين مشروعات في البلدين تُقدر قيمتها بنحو 38.64 مليار دولار و33.53 مليار دولار على التوالي، وفقًا لبيانات American Enterprise Institute.

كما تحتل الموانئ العمانية أهمية كبيرة بالنسبة للصين؛ لأنها الأقل كلفة للسفن التجارية العملاقة، كما أن موانئها -وخصوصا ميناء الدقم- تحتل موقعاً استراتيجياً بين بحر العرب والمحيط الهندي؛ لذلك عقدت الصين العديد من الاتفاقيات الاستثمارية لمساعدة «عُمان» لتأهيل موانئها، كما أن «عُمان» بسّطت الإجراءات لمستثمرين من الصين؛ وذلك لإنشاء مدينة صناعية في قلب صحراء «عُمان» تقدر كلفتها بـ 10 مليار دولار، ويبدو أنها أول مدينة صناعية لوجستية في مبادرة «الحزام والطريق»[29].

الكويت، والتي تعد أولى الدول الخليجية الموقعة على مذكرة تفاهم للتعاون مع الصين في مبادرة الحزام والطريق، أعلنت من جهتها إحياء تجارة الترانزيت على موانئها لتجارة السفن الصينية؛ رغبة في إحياء دورها التجاري والاقتصادي في المنطقة. وهو ما تبعه توقيع الكويت مع الصين عدد من الاتفاقيات لبناء 7 مدن لوجستية ضخمة.

يُعتبر التعاون في مجال التكنولوجيا، في إطار ما يُعرف بـ «طريق الحرير الرقمي» محورًا آخر من محاور التعاون بين الصين ودول الخليج، ويتضح ذلك في توقيع مذكرات تفاهم بين الشركات الخليجية ونظيراتها الصينية وخاصة «هواوي» في مجالات بناء شبكات G5 وخدمات الأقمار الصناعية، والأمن الإلكتروني، وإنشاء المحتوى الرقمي.

أبعاد العلاقات الخليجية- الصينية

في الوقت الذي اتجهت فيه «الولايات المتحدة» شرقاً في تجديد علاقاتها الاستراتيجية، اتجهت «بكّين» غرباً إلى دول الشرق الأوسط وما جاورها، من خلال تطوير علاقاتها الاقتصادية مع دول الخليج.

اتجاه الصين نحو الخليج حمل ملفين رئيسين، هما إيجاد منافذ لاقتصادها العالمي، وتوفير مصادر الطاقة، وذلك في مقابل تمكين دول الخليج من التكنولوجيا والبدائل العسكرية الصينية. هذا الاتجاه له انعكاساته الثنائية الإيجابية على الطرفين، ولكنه ربما يحمل انعكاسات سلبية على دول الخليج؛ كتعرضها مثلاً لضغوط أمريكية على المكتسبات الأمنية التي توفرها واشنطن لدول الخليج[30].

ومن أبرز الأبعاد التي من الممكن أن تنتج عن تطور العلاقات الخليجية الصينية على المستوى الإقليمي والعالمي، الآتي:

- تطور العلاقات الخليجية الصينية قد يدفع دولاً إقليمية أخرى للتفاعل إيجاباً مع الدبلوماسية الصينية، وذلك نظراً لثقل دور دول الخليج في المنطقة، ومن ثم قد تتمكن الصين من زيادة نفوذها السياسي في المنطقة العربية.

- زيادة الحضور الصيني في الملاحة البحرية الدولية القريبة من المياه الخليجية؛ يهدف لحماية سفنها التجارية من القرصنة والتوترات الإقليمية، وهو ما قد يؤثر سلباً على الملاحة الدولية هناك؛ نظراً لاشتداد التنافس الدولي على تلك المنطقة.

- زيادة اعتماد دول الإقليم على الصين قد يضعف الحريات ويزيد من الارتقاء التسلطي ضد الشعوب، لا سيما أن الصين- بصفتها قوة كبرى- تباشر علاقتها الرسمية بعيداً عن توجيه خطاب لشعوب الدول، أو حتى التضامن معهم، فضلاً عن ممارستها للأنشطة القمعية على أراضيها بحق «مسلمي الأويغور» في إقليم «تشينج يانج» منذ عدة سنوات.

- تطور النفوذ الصيني على المستوى العالمي عبر الدول التي تقع على (خط مبادرة الحزام والحرير)، بحيث تكون دول الخليج حلقة اتصال بين الصين ودول قارة أوروبا وإفريقيا؛ نظراً لموقعها الاستراتيجي الرابط بين القارات الثلاث.

- الطموحات التجارية العالمية للصين، وزيادة حاجتها إلى النفط قد يزيد من إنعاش السوق النفطية الخليجية ومن بعده السوق العالمية، على الرغم من الاتجاه العالمي للاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

ريبةٌ أمريكية من التقارب السعودي - الصيني

تجمع الصين والسعودية علاقات متنامية، وازدادت العلاقات الثنائية بينهما بدرجة كبيرة خلال ربع القرن الأخير، لكن من الصعب تقييم العلاقات الصينية - السعودية، فهي تبدو متينة ولكنها محدودة النطاق، وفي حين تهتم الرياض بزيادة مشاركة الصين على الصعيد الأمني في الشرق الأوسط، ركزت «بكّين» على عمليات بيع الأسلحة الصينية للمنطقة.

ابتعاد الولايات المتحدة عن الشرق الأوسط ترك الباب مفتوحاً أمام الصين لتعزيز علاقاتها مع دول الخليج، وخلال زيارته إلى المملكة سعى الرئيس الأمريكي «جو بايدن»، إلى إقناع السعودية ودول الخليج بالابتعاد عن الصين، وفي الوقت الذي تعمل فيه إدارة «بايدن» على إصلاح العلاقات مع دول الخليج أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية، يحظى توسّع نفوذ الصين في المنطقة بمزيد من الاهتمام.

وعلى وجه الخصوص، تسعى «بكّين» جاهدة إلى ضمان أمن المعابر الضيقة على طرق التجارة العالمية، وتعزيز مصداقيتها العسكرية، وزيادة قدراتها على إبراز القوة. ويلعب التداخل بين مجالاتها المدنية والعسكرية، والذي يُطلق عليه أحياناً تسمية «الاندماج المدني- العسكري»، دوراً في هذه الإنجازات. وغالباً ما تستثمر الصين في البنى التحتية أولاً، لتعود وتُكمل العملية في النهاية من خلال مبيعات الأسلحة والتقارب الدبلوماسي[31].

وبحسب صحيفة «وول ستريت جورنال»، فإن الخطر بالنسبة لواشنطن يكمن في أن الرياض سوف تتعاون بشكل أوثق مع «بكّين» و«موسكو»، أو على الأقل، قد تظل محايدة بشأن القضايا ذات الأهمية الحيوية لواشنطن، كما فعلت مع الأزمة الأوكرانية، وتنظر واشنطن بقلق إلى التطورات في علاقات «الرياض» مع «موسكو» و«بكين».

ولا تخفي أمريكا قلقها من مبادرات سعودية علنية تجاه الصين، منها تعهد نائب وزير الدفاع السعودي «خالد بن سلمان»، في يناير الماضي، بتعميق العلاقة العسكرية لبلاده مع الصين. وترأس وزير الخارجية السعودي «فيصل بن فرحان» في مارس الماضي وفداً من الكويت وعمان والبحرين ودول مجلس التعاون الخليجي إلى «بكّين»[32].

وقالت «وول ستريت جورنال» إن المملكة تفكر في تحويل تجارتها النفطية إلى العملة الصينية «يوان»، وهذا تهديد لهيمنة الدولار الأمريكي، ويجري ذلك في ظل زيارة محتملة للرئيس الصيني «شي جين بينغ» إلى السعودية، لكنها تأخرت لأسباب تتعلق بالاحتياطات الصينية الصحية حيال كورونا.

في نهايةِ ثمانيناتِ القرن الماضي، قبل إقامة العلاقات الدبلوماسيّة بين الصين والسعوديّة، اكتشفت الولاياتُ المتّحدة وجودَ اتّفاقٍ صينيٍّ سعوديّ، تزود بموجبه الأولى الرياض بنحو 60 صاروخًا من طراز «دونغ فنغ3» متوسّط المدى، وقادر على حمل رؤوسٍ نوويّة، وأدّى هذا الاكتشافُ إلى نشوءِ أزمةٍ بين واشنطن والرياض، حيث ترى أمريكا أنّ السعوديّة هي من مناطق نفوذها ولا يحقّ لأحدٍ أن يقتربَ من مياهها الدافئة كما هو الحال مع مياه الخليج.

تصاعد الانزعاج الأمريكيّ مع زيارة الملك «سلمان بن عبد العزيز» للصين في العام 2017، التي تمَّ خلالها التوقيعُ على اتّفاقيّاتٍ بما يزيد على 65 مليار دولار، منها إقامةُ مصنعِ طائراتٍ من غير طيّارٍ في السعوديّة، حيث سبق لواشنطن وأن رفضت طلبًا سعوديًّا بتزويدها بهذه التكنولوجيا، وكانت الصين بالمرصاد وجاهزة. يضاف على ذلك، شروع الصين في إقامة منشأةٍ نوويّةٍ سلميّةٍ في السعوديّة عام 2020، بعد أن رفضت واشنطن هذا الطلب من السعوديّة. ما زاد حنق الولايات المتّحدة ما كشفت عنه شبكة «سي إن إن» العام الماضي من معلومات، تفيد بأنّ السعوديّة بنت منشآتٍ لتصنيع الصواريخ البالستيّة بمساعدة الصين، هذه المعلومات لم تنفها الصين، بل إنّ المتحدّث باسم خارجيّتها قال: إنّ الصين والسعوديّة «شريكان استراتيجيّان شاملان ويحافظان على تعاونٍ وديٍّ في جميع المجالات بما فيها التجارة العسكريّة»[33].

وبحسب صحيفة «الفورين بولسي» زادت عملية نقل الأسلحة من الصين إلى السعودية بنسبة 386% في 2016-2020 مقارنة بالفترة 2011-2015 أغلبها مبيعات طائرات بدون طيار، ومع ذلك لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية المورد الرئيس للأسلحة إلى السعودية والتي بلغت في الفترة ما بين 2016 و2020 مستوى 12.6 مليار دولار.

تبدو السعودية أكثر إصراراً على تعزيز علاقاتها المتنوعة حتى قبل الانكفاء

الأمريكي عن المنطقة. فعلى سبيل المثال، تكشفت في السنوات الماضية مساع سعودية جادة للارتقاء بالعلاقة مع الصين، حتى تشمل ما هو أبعد من التعاون الاقتصادي، فبدأت جامعات ومدارس سعودية إدخال تعليم اللغة الصينية، وشرعت الرياض في تشييد منشأة نووية سلمية لاستخراج اليورانيوم بمساعدة الصين، وأخيراً تناقلت وسائل إعلام أمريكية تقارير حول عكوف السعودية على تطوير برنامجها الخاص للصواريخ الباليستية بمساعدة صينية أيضاً[34].

الأسلحة الصينية والحرب على اليمن

تعود العلاقات الصينية- اليمنية إلى عام 1956، أي قبل العلاقات مع دول الخليج، ونفذت الصين عدة مشاريع في تأكيد على متانة العلاقة التي تربطها باليمن، إلا أن موقف الصين من الحرب التي يشنها التحالف السعودي الإماراتي على اليمن منذ العام 2015م، يقوم على كثيرٍ من الحذر للموازنة بين جميع الأطراف بهدف الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

وبالرغم من تأكيد «بكّين» على تأييدها للحل السلمي في اليمن، إلا أن مصالحها الاقتصادية اقتضت تعزيز علاقاتها مع دول الخليج؛ لضمان أمدادها بالطاقة، وضمان علاقة مستقرة مع السعودية والإمارات، بما في ذلك تزويدهما بالأسلحة التي استخدمت في الحرب على اليمن، بعد محاولة عدة عواصم غربية منع بيع الأسلحة إلى السعودية والإمارات على خلفية انتهاكاتها في اليمن.

تصدرت السعودية لائحة الدول المستوردة للأسلحة بالعالم خلال عام 2017، بينما كانت الولايات المتحدة أكبر مصدر للأسلحة إلى الرياض متقدمة على المملكة المتحدة وفرنسا والصين. ولم تمنع الانتقادات الكبيرة الموجهة للرياض -على خلفية الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان وفق منظمات حقوقية ولا التورط بحرب اليمن- عددا من دول الغرب من مواصلة تزويد السعودية بالأسلحة[35].

وقررت المملكة «النفطية» زيادة كبيرة في حجم إنفاقها العسكري منذ بدء هجومها على اليمن عام 2015 حتى بلغ 69.4 مليار دولار العام 2017م، وخلال نفس العام استوردت الرياض أسلحة بقيمة 4 مليارات دولار، وفقا لمعهد أبحاث

السلام الدولي ومقره «ستوكهولم».

وقامت أربع دول من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن (الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والصين) ببيع السعودية 90% من المعدات العسكرية التي استوردتها بين عامي 2015 و2017. ويضع مركز الأبحاث «أي أتش أس ماركيت» السعودية على رأس الترتيب العالمي لمستوردي الأسلحة، قبل الإمارات الشريكة في تحالف الحرب على اليمن[36].

وفي ظل العراقيل التي تواجه السعودية والإمارات في الحصول على الأسلحة التي تستخدم في الحرب على اليمن، عملت الرياض وأبو ظبي على البحث عن أسواق جديدة، وتعزيز العلاقات الدفاعية الناشئة مع الصين كون «بكّين» لا تضع شروطا سياسية بالتلازم مع الصفقات التي تعقدها مع هذه الدول.

لذلك كان توجه السعودية نحو الصين، الشريك الاقتصادي الكبير، للانتفاع من خبراته في الصناعات العسكرية المتقدمة، نتيجة القيود التي تفرضها واشنطن على التكنولوجيا الصاروخية وتكنولوجيا صناعة الطائرات دون طيار.

ومؤخرا عرضت الصين على السعودية مقاتلاتها الشبحية FC-31 مع نقل التكنولوجيا وإنشاء المصانع اللازمة لإنتاجها محليًا. كما أن هناك حديث عن صفقات دفاع جوي ضخمة بين الصين والسعودية قد تشمل أنظمة HQ 17 المتقدمة.

واستعرضت صناعة الأسلحة الصينية مجموعة واسعة من الأسلحة والمعدات المتطورة، بما في ذلك الطائرة المقاتلة الشبح FC-31، في النسخة الأولى من معرض الدفاع العالمي الذي أقيم في المملكة العربية السعودية في الرياض في شهر مارس الماضي[37].

وبحسب صحيفة «جلوبال تايمز»، فإن الأسلحة الصينية ناضجة تقنيًا، وفعالة للغاية من حيث التكلفة، وتأتي مع خدمات ما بعد البيع الكاملة مع القليل من القيود السياسية، مما يجعلها خيارًا جيدًا في سوق الأسلحة الدولي.

ختـــــاما:

رغـم حداثـة علاقـات التعـاون بـين دول الخليـج والصـين، إلا أنهـا شـهدت قفـزات نوعيـة وتحـولات مهمـة عـلى مختلـف الأصعـدة، واتجهـت دول الخليـج إلى توسـيع خياراتهـا السياسـية والعسـكرية والاقتصاديـة، وأكـبر دليـل عـلى ذلـك، أن الصـين أصبحـت الشريـك التجـاري الأول لـدول الخليـج، بعـد أن بلـغ حجـم التبـادل التجـاري بينهـما 180 مليـار دولار في 2020، وتتجـه دول الخليـج نحـو دعـم علاقاتهـا بشـكل واضـح مـع المعسـكر الصينـي، معتمـدة عـلى الأهـداف الاقتصاديـة طويلـة المـدى للمبـادرة الصينيـة «الطريـق والحـزام».

تـدرك دول الخليـج صعوبـة تحقيـق تـوازن في العلاقـات مـع أمريـكا الحليـف الاسـتراتيجي لهـا مـن جهـة، والعلاقـات مـع الصـين المسـتورد الأكـبر لنفطهـا، وبالتالي، مـع تصاعـد الـصراع الصينـي -الأمريـكي، مـن المرجـح أن تتزايـد الضغـوط عـلى دول الخليـج؛ للحـد مـن فتـح المجـال أمـام النفـوذ الصينـي، وستسـعى أمريـكا إلى إعـادة تمتـين علاقاتهـا مـع شركائهـا التقليديـين للحـد مـن تمـدد الصـين التـي سـتكون البديـل العسـكري والأمنـي المحتمـل في منطقـة الخليـج، في حـال أظهـرت واشـنطن تقاعسـا عـن ممارسـة هـذا الـدور، لكـنّ هـذا مـا زال غـير مرجحـة خـلال العقـد الحـالي عـلى الأقـل.

الصـينُ التـي كانـت في العقـود الماضيـة ضمـنَ دول العـالم الثالـث، لم تعـد كذلـك، فقـد تخطّـت الولايـات المتّحـدة في العديـد مـن المجـالات، وهـي تقـتربُ مـن انتـزاع المركـز الأوّل في حجـم الاقتصـاد، وتحـلّ اليـوم مـكان الولايـات المتّحـدة وأوروبـا في العديـد مـن الـدول، ومنهـا دول مجلـس التعـاون الخليجـي التـي تتمتّـع بأكـبرَ اقتصـادٍ عـلى المسـتوى العـربيّ بناتـج محـلي إجـمالي بلـغ 1.42 تريليـون دولار. ولا يبـدو أنّ الولايـات المتّحـدة قـادرةٌ عـلى اللحـاق بالتنـين الـذي انطلـق بـكلّ ثقـة واقتـدار، وغـير قـادرةٍ عـلى لجـم اندفاعتـه نحـو دول الخليـج التـي تجـد في تطويـر علاقاتهـا مـع الصـين، تخفيفًـا عليهـا مـن ضغوطـات غربيّـة، يتعلّـق بعضهـا بالديمقراطيّـة وحقـوق الإنسـان واسـتنزاف فوائضهـا الماليّـة، بعقـود تسـلّح أسـطورية يبقـى أغلبهـا في المخـازن[38].

الصـين ليـس لديهـا الرغبـة في الوقـت الراهـن بـأن تأخـذ مكانـة أمريـكا في المنطقـة، لكنهـا لـن تمانـع مـن أخـذ هـذا الـدور في حـال خـروج الولايـات المتحـدة

من المنطقة، لاسيما مع تراجع أهمية النفط الخليجي بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، كونها أصبحت من أكبر الدول المنتجة للنفط، وبقاء حاجة الصين من النفط المستورد عند درجة لا يمكن الاستغناء عنه.

قائمة المراجـــــع:

1- الخليجيون يلجؤون إلى الصين لمواجهة الإجراءات الأميركية، صحيفة العرب، 13 فبراير 2021م، https://alarab.co.uk

2- هل يؤسس الاجتماع الخليجي الصيني لمرحلة جديدة في العلاقات؟ 17 يناير 2022م، موقع الخليج أون لاين، https://alkhaleejonline.net

3- المرجع السابق.

4- التوجه نحو الصين في العلاقات الخليجية .. الأبعاد والمحددات، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 11 يناير 2022م https://fikercenter.com/2022/01/11

5- حماية الملاحة البحرية بالخليج.. هل تكون الصين بديلا عن أمريكا؟، صحيفة الاستقلال، 17 نوفمبر 2019،
https://www.alestiklal.net/ar/view/3056/dep-news-1573829872

6- كيف السبيل إلى مواجهة نفوذ الصين المتنامي في الخليج، معهد واشنطن، 21 يوليو 2022م https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis

7- المرجع السابق.

8- المرجع السابق.

9- اليوان بدل الدولار.. هل تستخدم السعودية الصين للضغط على أمريكا؟ موقع منارة، 22 مارس 2022م، https://www.menara.ma/article

10- أطلبوا «الأمن»... ولو في الصين!، صحيفة النهار، 24 فبراير 2021،
https://www.annahar.com/arabic

11- أكبر الشركات في العالم من حيث مبيعات الأسلحة، موقع أرقام، 6 ديسمبر 2021م، https://www.argaam.com/ar/article/articledetail

12- دخول التنين... نفوذ الصين المتزايد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،

موقـع كيوبوسـت، 11 فبرايـر 2021م، https://www.qposts.com

13- المرجع السابق.

14- اليـوان بـدل الـدولار.. هـل تسـتخدم السـعودية الصـين للضغـط عـلى أمريـكا؟ موقـع منـارة، 22 مـارس 2022م، https://www.menara.ma/article

15- الصـين تحـاول جعـل البريكـس أداة لتعزيـز طموحاتهـا للقيـادة العالميـة بضـم أعضـاء جـدد 30 أغسـطس 2021م، https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=5759&catid=4480&Itemid=172

16- المرجع السابق.

17- صحيفـة العـرب، العلاقـات العسـكرية بـين السـعودية والصـين.. كثـير مـن السرية قليـل من التعقيـد، 29 ديسـمبر 2021، https://www.alarab.co.uk

18- نرمـين سـعد، التعـاون العسـكري بـين المملكـة والتنـين الحـذر.. ظاهـرة تتنامـى بعلـم "واشـنطن"!، مركـز المرصـد المـصري للفكـر والدراسـات الاسـتراتيجية، 3 فبرايـر 2022م، https://marsad.ecss.com.eg/67050/

19- المرجع السابق.

20- قلـق أمريـكي مـن تنامـي مبيعـات الأسـلحة الصينيـة إلى السـعودية والإمـارات، موقـع الريـاض بوسـت، https://riyadhpost.live/19080

21- مصـادر لـCNN: إدارة بايـدن تسـتعد لمعاقبـة جهـات مرتبطـة بنقـل تكنولوجيـا الصواريـخ الصينيـة للسـعودية، 23 ديسـمبر 2021م، https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2021/12/23

22- التعـاون العسـكري بـين المملكـة والتنـين الحـذر.. ظاهـرة تتنامى بعلم "واشـنطن"! مرجع سـابق.

23- حـدود العلاقـات الاقتصاديـة المتنامية بـين الصـين ودول الخليـج، موقـع الخليـج الجديـد 18 فبرايـر 2022م، https://thenewkhalij.news/article/258047

24- حمايـة الملاحـة البحريـة بالخليـج.. هـل تكـون الصـين بديـلا عـن أمريـكا؟، صحيفـة الاسـتقلال، 17 نوفمـبر 2019، https://www.alestiklal.net/ar/view/3056/dep-news-1573829872

25- علاقـة الصـين بزيـارة الرئيـس الأمـيركي جـو بايـدن إلى السـعودية، صحيفـة رأي

اليـوم، 13 يوليـو 2022م، https://www.raialyoum.com

26- حدود العلاقات الاقتصادية المتنامية بين الصين ودول الخليج مرجع سابق.

27- الصـين تحـاول جعـل البريكـس أداة لتعزيـز طموحاتهـا للقيـادة العالميـة بضـم أعضـاء جـدد مرجـع سـابق.

28- المرجع السابق.

29- الدكتور/أحمـد العنـزي، مبـادرة الحـزام والطريـق الصينيـة ودول الخليـج، موقـع الـشرق، 4 أغسـطس 2018م، 2018/08/https://al-sharq.com/opinion/04

30- التوجـه نحـو الصـين في العلاقـات الخليجيـة .. الأبعـاد والمحـددات، مركـز الفكـر الاسـتراتيجي للدراسـات، 11 ينايـر 2022م،
11/01/https://fikercenter.com/2022

31- كيف السبيل إلى مواجهة نفوذ الصين المتنامي في الخليج، مرجع سابق.

32- بايـدن في السـعودية اليـوم... عـينٌ عـلى الـشرق الأوسـط وأخـرى عـلى الصـين، العـربي الجديـد، 15 يوليـو 2022م، https://www.alaraby.co.uk/politics

33- الصـينُ والخليـج... قلـقٌ أمريـكيٌّ مـن تنـينٍ يتمـدّد، شـبكة الهـدف، 12 مايـو 2022م https://hadfnews.ps/post/99717

34- السـعودية تعيـد تعريـف علاقتهـا مـع الغـرب بالانفتـاح عـلى الصـين، موقـع أندبندنـت عربيـة، 5 فبرايـر 2022م،
https://www.independentarabia.com/node/301016

35- السـعودية المنهكـة في حـرب اليمـن أول مسـتورد للأسـلحة في العـالم، الجزيرة نت، 11ديسمبر2018م،11/12/https://www.aljazeera.net/news/politics/2018

36- المرجع السابق.

37- الصـين تعـرض أقـوى طائراتهـا الشـبحية عـلى السـعودية مـع نقـل التقنيـة، موقـع الدفـاع العـربي، 6 يونيـو 2022م،
06/07/https://www.defense-arabic.com/2022

38- الصـينُ والخليـج... قلـقٌ أمريـكيٌّ مـن تنـينٍ يتمـدّد – شـبكة الهـدف، 12 مايـو 2022م، https://hadfnews.ps

منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري

https://majalforums.com
info@majalforums.com
ahmed@majalforums.com
00967775775774